الصين والتماسيح والألماس.. صراع السلطة في زيمبابوي

إعداد: محمد الزواوي
باحث سياسي مصري

تمكّن الجيش من وضع نقطة النهاية لحكم رئيس زيمبابوي روبرت موجابي، بعد عقود قضاها في السلطة، جعلته من أكثر الذين حكموا مدّةً طويلة في تاريخ القارة السمراء.

جاءت نهاية حكم روبرت موجابي درامية؛ كما كانت بداياته إبّان مقاومة النفوذ الأجنبي في بلاده، فهو أحد قادة الحركة الوطنية لتحرير زيمبابوي واستعادة أراضيها من الأجانب أصحاب البشرة البيضاء.. وكانت نهاية حكمه مثيرة للجدل؛ لأنها تمّت بيد رفقاء السلاح

الذين حمَوا سلطته وشرعيته طيلة ثلاثين عاماً.

هذه النهاية الدرامية، لحكم روبرت موجابي، تثير عدّة تساؤلات، سنحاول الإجابة عنها في هذه الورقة، للكشف عن ملابسات الإطاحة به، وتوجّهات رجال السلطة الجُدد في البلاد، ودور العامل الخارجي في هذه الأحداث، وكذلك مستقبل زيمبابوي ما بعد موجابي.

الصراع.. وملابسات نهاية حكم موجابي:

بدأ الصراع على السلطة في زيمبابوي فعليّاً منذ أن وطئت أقدام «جريس موجابي» زوجة الرئيس قصرَ الرئاسة؛ حيث بدأت طموحاتها في خلافة موجابي تتزايد، في ظلّ مراقبة قادة الجيش الكبار الذين كافحوا مع موجابي ضدّ الاحتلال، ذلك الحرس القديم الذي بات يُعرف باسم «التماسيح»، وأبرزهم رئيس الاستخبارات الأسبق ونائب موجابي «إيميرسون منانغانوا»، وقد عزله موجابي في خطوةٍ وُصفت بأنها تمهيدٌ لخلافة زوجته جريس موجابي، فتدخل الجيش ليعيده إلى السلطة مرةً ثانية، ولكن هذه المرة في منصب الرئاسة، ذلك الرجل هو الذي أقسم اليمين الدستورية رئيساً للبلاد خلفاً لموجابي، بمباركة قائد الجيش «كونستانتينو تشيونجا» الذي وضع موجابي قيد الإقامة الجبرية تمهيداً لعزله عن السلطة.

لقد جاء الانقلاب على سلطة موجابي ليضع حدّاً للصراع على السلطة بين فصيلين داخل الحزب الحاكم زانو ZANU:

أحدهما: تقوده زوجة موجابي، والمعروف باسم «جيل ٤٠» أو G٤٠»، وهو تابع لفصيل الجبهة الوطنية في الحزب ZANU -PF.

والفصيل الآخر: الذي يمثّل الحرس القديم، والمعروفون بالتماسيح، على نفس كنية «إيميرسون منانغانوا»، والذي اشتهر بها أثناء كفاحه ضدّ الأقلية البيضاء في البلاد[١].

وقد بدأت الأحداث في التسارع في ١٤ نوفمبر الماضي، عندما قاد الجنرال «تشيونجا» انقلاباً ضدّ موجابي، اعتقل خلاله عدداً من مجموعة G٤٠، وعمل على إعادة «منانغانوا» إلى السلطة، في ظلّ شبكة من الملابسات الداخلية والخارجية، أبرزها ما يتعلّق بدور الصين في ذلك الانقلاب.

أبعاد الدور الصيني:

تتمتع زيمبابوي بتاريخ من العلاقات القوية مع الصين، وذلك منذ نضالها ضدّ الاستعمار الأوروبي؛ حيث وقفت الصين مع زيمبابوي، وعملت على تسليح الثوار منذ ستينيات القرن الماضي، حيث حصل موجابي وحزبه على الدعم المالي والسلاح، في حين تعاظمت الاستثمارات الصينية في البلاد منذ التسعينيات، حيث استثمرت في مجالات التعدين والزراعة والطاقة والبناء.

وفي عام ٢٠١٥م؛ أصبحت الصين سوق التصدير الأول لزيمبابوي، وحصلت على أكبر حصّة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (٧٤٪)، وفي العام نفسه وعدت الصين بمنح زيمبابوي ٤ مليارات دولار في صورة مساعدات واستثمارات على مدى عامين، كما تعهدت بتقديم ٤٦ مليون دولار لبناء البرلمان الجديد للبلاد[٢]، وفي عام ٢٠١٥م؛ وقّعت شركة الكهرباء الصينية عقداً بقيمة ١,٢ مليار دولار لتطوير محطة الكهرباء الحرارية في زيمبابوي، وذلك لتخفيف انقطاع

(١) Diamonds and the Crocodile: China's Role in the Zimbabwe Coup, Vasabjit Banerjee and Timothy S. Rich, The Diplomat Magazine, November 22, 2017, on: https://thediplomat.com/2017/11/diamonds-and-the-crocodile-chinas-role-in-the-zimbabwe-coup/

(٢) Ibid.

الكهرباء في البلاد[١].

كما أنّ علاقة جيش زيمبابوي بالصين عميقة، خصوصاً مع فصيل «التماسيح» الذي يستمد قوّته من قادة الجيش، فقد باعت لهم الصين أسلحةً، ما بين خفيفة وحتى طائرات مقاتلة، كما موّلت الصين بناءَ كلية الدفاع الوطني الجديدة في زيمبابوي، كخطوة رمزية للعلاقات العسكرية المميزة ما بين البلدين، وهي الكلية التي تدرّب كلّاً من القوات الأمنية الدفاعية وقوات الشرطة في زيمبابوي.

كما تضخّ الصين تمويلات ضخمة في مجال حقول الألماس بزيمبابوي، حيث إنّ أكبر مستثمر في ذلك القطاع هو شركة أنجين للاستثمارات Anjin Investments.

وقد كان «قطاع الألماس» أحد أهمّ مخاوف الصين بعد سياسة موجابي لجعله قطاعاً وطنيّاً، حيث أصدر قانوناً يقضي بأن تكون الملكية الوطنية ٥١٪ على الأقلّ- في ذلك القطاع- مقابل حصّة الشركات الأجنبية، وبالرغم من أنّ الشركتين الصينيتَيْن «أنجين» و«جينان» بدأتَا العمل في ٢٠١٢م بحصص ٥١٪ مملوكة لزيمبابوي؛ فإنّ الحكومة أدمجت الشركتَيْن في (شركة الألماس الوطنية) عام ٢٠١٥م، ما أدى إلى اعتراضاتٍ كبيرة من الحكومة الصينية، وقد أدى ذلك بدوره إلى تدهورٍ كبير في العلاقات ما بين البلدين في ذلك الوقت[٢]، وهو ما دفع الصين إلى التخلّي عن دعم موجابي في قمعه للمعارضة عام ٢٠١٦م.

الألماس والجيش والصين:

تلك التهديدات التي تسبّب فيها موجابي للاستثمارات الصينية في مجال الألماس؛ باتت تمثّل تهديداً للجيش في البلاد أيضاً؛ لكونه يتعاون مع الشركات الصينية بقيادة قائد الجيش «تشيونجا»، حيث إنّ ٣٠٪ من حصة شركة أنجين- على سبيل المثال- يتحكّم فيها الجيش عن طريق شركة تابعة له، وأدى استثمار القوات الأمنية في زيمبابوي في مجال الألماس إلى إثراء كبار الضباط المرتبطين بنظام موجابي، وقد وُجّهت اتهامات إلى «منانغانغوا»- الذي عيّنه الجيش رئيساً بعد موجابي- بأنه يستخدم المؤسسة العسكرية للاستفادة بصورةٍ غير قانونية من تجارة الألماس، وهي الاتهامات التي وجهتها له الأمم المتحدة في أثناء تدخل قوات زيمبابوي، في الفترة ما بين (١٩٩٨م و٢٠٠٢م)، في الحرب الأهلية في الكونغو[٣].

وقد قام الجنرال «تشيونجا» بزيارةٍ رسمية إلى الصين، من ٨ إلى ١٠ نوفمبر الماضي، التقى فيها عدداً من كبار قادة الجيش الصيني، وكذلك صنّاع السياسات الدفاعية في الحزب الحاكم في البلاد، بالإضافة إلى وزير الدفاع الصيني، وهو ما فُسّر بأن «تشيونجا» قد حصل على الضوء الأخضر من الصين للقيام بالانقلاب؛ مقابل تأمين المصالح الصينية في البلاد، وتأكّد هذا بالتصريحات الأولية من وزارة الخارجية الصينية، عقب أنباء وضع موجابي قيد الإقامة

(١) Did China really give Zimbabwe's military tacit approval to launch a coup?, The Independent, 16 November 2017, on: http://www.independent.co.uk/infact/zimbabwe-coup-china-military-general-army-takeover-robert-mugabe-grace-wife-leadership-trade-money-a8058626.html

(٢) Is China Ready for a Post-Mugabe Zimbabwe? The Diplomat Magazine, By Samuel Ramani, August 13, 2016, on: https://thediplomat.is-china-ready-for-a-post-/08/com/2016/mugabe-zimbabwe/

(٣) انظر: قرار مجلس الأمن بهذا الصدد على الرابط الآتي: https://reliefweb.int/report/burundi/plundering-dr-congo-natural-resources-final-report-panel-experts-s20021146

الجبرية، حيث جاء فيها: أنّ الصين «تراقب عن كثب تطورات الوضع في البلاد»، دون أن تطالب بإعادة موجابي إلى السلطة، فيما بدَا أنه موافقة صينية بالتضحية بموجابي؛ نظير الحفاظ على مصالحها مع السلطة الجديدة في البلاد[١].

طبقاً للإحصـــاءات الصينية؛ تُعدّ زيمبابوي واحدةً من أهمّ ثلاث وجهات للاستثمار الصيني في إفريقيا، كما أنّ هناك ما يقرب من ١٠ آلاف عامل صيني في زيمبابوي، ومع تصاعد أصوات المعارضة في زيمبابوي بشأن الهيمنة الصينية علـــى مقدّرات البلاد؛ فإنّ الصين تعتمد بصورةٍ أكبـــر على الحزب الحاكم، ومـــن ورائه الجيش بقيادة فصيل «التماســـيح»، لتأمين نفوذها في زيمبابوي، بل يقول بعـــض المحلّلين إنّ الصين تدعم حزب موجابي والجيش؛ من أجل أن تصبح زيمبابوي مستعمرةً صينية كاملة[٢].

وقد أعـــرب ممثلو النقابـــات العمالية في زيمبابـــوي عـــن احتجاجهم على الســـلوكيات التجاريـــة للصيـــن، ومنهـــا: قمعهـــا لحقوق التفـــاوض الجماعية للنقابـــات، بالإضافة إلى سياســـة الإغراق الصينية ببضائعها الرخيصة للأسواق في زيمبابوي؛ مما يُفقد البلاد قدرتها التنافسية، بالإضافة إلى قمع الشركات الصينية للعمّال المحليين، والانتهاكات الصارخة لقوانين التلوث البيئي في البلاد من قِبَل شركات الحديد الصينية، كما تصاعـــدت التوترات العِرقية بين العمّال الصينيين والعمّال الســـود في زيمبابوي، ولهذا أنشـــأت حكومة موجابي مكتباً في مركز

يُعدّ حكم موجابي نموذجاً صارخاً للسلطوية العسكرية التي تحكم باسم شرعية «التحرّر» من الاستعمار، بالرغم من أنهم باتوا يمثّلون معضلةً أكبر من الاستعمار

شرطة العاصمة (هراري) باللغة الصينية لتلقّي الشـــكاوى ضدّ العمّال الصينييـــن، كما عيّنت حكومته وزيراً للشؤون الصينية، وشجّعت حكومة موجابي كذلك الصينيّين على القدوم إلى البلاد والتجنّس بجنسية زيمبابوي، حيث باتوا يشكّلون طبقة من الأغنياء من أصـــول صينية؛ مما زاد التوتر العِرقـــي في البلاد، وهو مـــا اعتُبر أنه دعامة للحزب الحاكم كذلك[٣].

مستقبل الحكم في زيمبابوي:

المعارضـــة في البلاد كانـــت تأمل أن يأتي الحكـــم الجديـــد بتوافقٍ وطنـــي، وإدماج رموز المعارضة في الحكومة الجديدة، إلا أنّ الرئيس الجديد، الذي جاء تحت أعين الجيش، أتى بكبار مســـؤوليه من العسكريين في المناصب البارزة؛ حيـــث تمّ تعييـــن: «باتريك تشيناماســـا» وزيراً للمالية، والمارشـــال بالقـــوات الجوية «بيرانس شـــيري»- المتهم بانتهـــاكاتٍ واســـعة لحقوق الإنســـان- وزيراً للأراضـــي، والميجور جنرال «سيبوسيسو مويو»- الذي ألقى بيان الانقلاب- وزيـــراً للخارجية[٤]، و«كريس موتســـفانجوا»-

(١) Zimbabwe crisis: Did China give nod to army takeover?, Telegraph, 15 NOVEMBER 2017 , on: http://www.telegraph.co.uk/zimbabwe-general-visited-/15/11/news/2017/beijing-just-days-executing-coup/

(٢) Is China Ready for a Post-Mugabe Zimbabwe? Op. cit.

(٣) Ibid.

(٤) زيمبابوي بين رئيسين: أي دور سياسي للجيش في الحاضر والمستقبل؟ د. سيدي أحمد ولد الأمير، مركز الجزيرة

المقاتل الســـابق الذي قاد عملية حشد الشعب ضدّ موجابـــي- أصبح وزيراً للإعلام، كما أعاد «منانغانغوا» وجوهاً كثيرة من عهد موغابي؛ مما قد يشـــكّل إحباطاً لشـــعب زيمبابوي الذي كان يتوقع قطيعةً مع حقبة موغابي.

ومـــن ثمّ صـــرّح رمـــوز المعارضـــة: بأنهم سيُطلقون حملةً جديدة لإحلال الديمقراطية في البلاد، التي أُفقرت بسبب حكم موجابي وسيطرة الجيش علـــى الثـــروة، وخصوصاً بعـــد وعود «منانغانغوا» الأولية للشعب- بأنه سيشكّل حكومة وفاق وطني، وأنه ســـيتواصل مع كلّ المواطنين المخلصيـــن، ويعمل على بناء ديمقراطية كاملة- التي تبخّـــرت في الهواء؛ مع تشـــكيل الحكومة الجديدة التي هيمن عليها العسكريون.

ويقـــود جهـــود المعارضة «تينـــداي بيتي» وزير الاستثمار الأســـبق، والذي وصف تشكيل الحكومة الجديدة بأنـــه «خيانة»، مضيفاً: «إننا الآن نتعامل مع طغمة عسكرية، جاءت بانقلاب لتحمـــي مصالح فئة صغيرة من الحزب الحاكم، والآن يجـــب على الشـــعب أن يتّحد ويكافح من أجل الحصول على سلطة سياسية منتخبة»[١].

وقـــال «جوج كولترات» الناشـــط في مجال حقوق الإنســـان: إنّ الحكومة الجديدة لا تمثّل زيمبابوي الجديدة، ولكنها تمثّل «تحصيناً للنُّخبة السياسية القديمة الفاشلة، إنه شيءٌ يدعو للقلق، إنها حكومة مـــن المتطرفين، لا يوجد أيّ تغيير يُذكر مقابل الصراع والكفاح من الشـــعب لفتح المجال السياسي في البلاد، إنّ الشعب الآن بات أكثر قلقاً مما كان عليه في ظلّ موجابي»[٢].

الغرب المترقِّب:

من المؤكـــد أنّ الغرب يترقّـــب- عن كثب- الأحـــداث المتوالية في زيمبابـــوي، والتي كانت مســـتعمرةً بريطانية سابقة، ســـقطت من الفلك الغربي، ولكـــن تعاظَم فيها النفوذ الصيني، وذلك بسبب سياسات موجابي وحقبة ما بعد الاستعمار.

وبالرغم من الفرص الكبيرة للنفوذ الصيني في البلاد؛ فإنّ الغرب يعقد الآمال على المعارضة السياســـية من أجل تنصيب حكـــم ديمقراطي، يدفع زيمبابوي مرةً ثانيـــة إلى الجانب الغربي، فقبل ساعات من إعلان الحكومة الجديدة بقيادة «منانغانغوا»؛ أعلنت الخارجية البريطانية- على لسان وزيرها «بوريس جونسون»-: أنّ بريطانيا ســـتتخذ خطوات لإحلال الاستقرار في النظام السياسي في زيمبابوي، وتُقدّم قرضاً للمساعدة في ســـداد قروض البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، ولكن هذا الدعم يعتمد على «التقدّم الديمقراطي»- على حدّ قوله-.

ومن المتوقّع أن تعقـــد زيمبابوي انتخابات العام المقبـــل، ويقول «بيريـــس بيجو» المحلل بمجموعة الأزمات الدولية من جوهانســـبيرج: إنّ تشـــكيلة الحكومة الجديدة، التي حملت ذات الوجوه القديمة والعســـكريين، «لا تبشّـــر بخير بالتأكيـــد، ويجب علـــى المتفائلين بـــأنّ حكماً ديمقراطيّاً سيتمّ إرســـاؤه في البلاد أن يتمهّلوا قليلاً، يجب علينا أن ننتظر ماذا سيفعل الوزراء الجُـــدد، ولكن الأمـــر برمّته لا يُبشّـــر بخير»، فالحكومة الجديـــدة تعكس كيف أنّ نهاية حكم موجابي ليســـت إلا مجرد إعادة توزيع للسلطة

للدراسات، ٠٦ ديسمبر، ٢٠١٧م، على:
http://studies.aljazeera.net/ar/html.171206090641900/12/reports/2017

(١) Zimbabwe opposition promises push for reform after new cabinet revealed, The Guardian, 1 December 2017, on: https://www.theguardian.com/world/2017/dec/01/zimbabwe-military-officials-given-key-jobs-post-mugabe-cabinet-emmerson-mnangagwa.

(٢) Ibid.

والمحسوبية داخل الحزب وحلفائه داخل الجيش، وليس نتيجةً للمطالبات الشعبية للإصلاح وإعادة تنشيط الاقتصاد.

وبالرغم من أنّ النظام الجديد أعلن عفواً عن الفاسدين الذين سيتصالحون مع الدولة نظير إعادة الأموال التي نهبوها؛ فإنّ الكثيرين من المحيطين بموجابي والمتهمين بقضايا فساد سينجون من تلك الحملة؛ بسبب صلاتهم بالنظام الجديد/القديم.

بالرغم من الفرص الكبيرة للنفوذ الصيني في البلاد؛ فإنّ الغرب يعقد الآمال على المعارضة السياسية من أجل تنصيب حكم ديمقراطي

خاتمة:

تعكس حالة زيمبابوي حالات عديدة في القارة السمراء، والتي تعاني من تحكّم الجيوش التي تستند على شرعية «تحرير البلاد» من الاستعمار الأوروبي، ولكنها في الوقت نفسه تسيطر على الثروة والسلطة، وتقوّض التقدّم الاقتصادي والسياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ومن ثمّ يظلّ اضطراب العلاقات المدنية العسكرية عائقاً أمام تحقيق الحرية والعدل لدى معظم شعوب القارة الإفريقية التي لم تتخلص من إرث الأنظمة العسكرية حتى الآن.

ويُعدّ حكم موجابي نموذجاً صارخاً للسلطوية العسكرية التي تحكم باسم شرعية «التحرّر» من الاستعمار، بالرغم من أنهم باتوا يمثّلون معضلةً أكبر من معضلات الاستعمار ذاته في كثيرٍ من الأحيان؛ حيث إنهم يمثّلون عائقاً كبيراً أمام الشعوب لحياةٍ أفضل؛ بسبب فسادهم، وسياسات المحاباة التي يعقدونها مع مؤيديهم في الداخل والخارج، وكذلك السيطرة على الثروات الطبيعية وتقسيمها مع داعميهم الأجانب، وتلك قصة متكرّرة في أكثر من بلدٍ إفريقي، تغيب فيه الديمقراطية، والحكم الرشيد، والرقابة الشعبية على السلطة.

لقد أنشأ موجابي نظام حكم وحشيّ، يعتمد على قمع المعارضة، وأنشأ ثقافة الهروب من المساءلة له وللموالين له داخل الحزب الحاكم، وصنع سياسات كان لها تداعيات كارثية على شعبه، ولهذا؛ فإنّ رحيل موجابي عن السلطة يفتح نافذة أمل- ولو ضئيلة- لشعب زيمبابوي للتخلص من إرثه المتمثل في تحصين المجرمين، ومن ثمّ العمل على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، وتعويض الضحايا، واحترام حكم القانون[1].

وفي هذا السياق؛ تعقد المعارضة الأمل على عقد انتخابات نزيهة؛ من أجل الإطاحة بالحكم العسكري وإرث موجابي في البلاد، ومن المتوقّع أن يدعم الغرب الحركات الديمقراطية والأحزاب المعارضة، في ظلّ ترقّب صيني؛ يعمل على الحفاظ على مصالحه واستثماراته الضخمة في البلاد، وكذلك أقليته النافذة والمرتبطة بالسلطة والثروة، في حين تعقد المعارضة رهانها على انتخابات العام القادم؛ من أجل كسر تلك الحلقة الجهنمية من إرث موجابي الذي شارف على الأربعة عقود ■

(١) تقرير لمنظمة العفو الدولية عن حكم موجابي، على الرابط الآتي: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/12/zimbabwe-robert-mugabe-legacy/